

Distr.: Limited
26 September 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ١٧-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التاسعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

المحتويات

الصفحة

٢ موجز الرئيس
	الجزء الرفيع المستوى: النمو المؤدي إلى وظائف للحد من الفقر: ما الذي تستطيع أفريقيا تعلمه
٢ من المناطق الأخرى؟

موجز الرئيس

الجزء الرفيع المستوى: النمو المؤدي إلى وظائف للحد من الفقر: ما الذي تستطيع أفريقيا تعلمه من المناطق الأخرى؟
(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- ركز الجزء الرفيع المستوى على كيفية تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي مع خلق فرص العمل ومواصلة الحد من الفقر. وبحث المتحاورون الدروس التي يمكن أن تستخلصها أفريقيا من تجارب بلدان ومناطق نامية أخرى فيما يتعلق بالنظام الأمثل لسياسات التجارة والتنمية والاستثمار والسياسات الاقتصادية الكلية لضمان النمو والتنمية بشكل مستدام.

٢- وسلّطت المناقشات الضوء على تعقيدات النمو والأداء الاقتصادي في أفريقيا. واعترف بأن موضوع الدورة لا يأتي في حينه فحسب بل هو أيضاً تحدٍ ملحّ تواجهه القارة. وذكر أن أفريقيا تملك إمكانية التحول إلى قطب نمو في المستقبل، على الرغم مما تواجهه من قضايا وتحديات معقدة. وقد أجرت البلدان الأفريقية إصلاحات هامة على مستوى الاقتصاد الكلي. وباتت إصلاحات السياسات في أفريقيا أكثر وضوحاً وإن كان بدرجة أقل مما هو عليه الحال في مناطق نامية أخرى. غير أن أداء النمو المذهل في أفريقيا لم يؤدي إلى النتيجة المتوقعة من حيث خلق فرص العمل والحد بصورة كبيرة من الفقر أو تحسين مستويات المعيشة. واستطلع المتحاورون شتى التحديات المتعلقة بنمو أفريقيا، ومنها معدلات الزيادة السكانية المرتفعة التي فاقت معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتدفقات الاستثمارات في قطاعات لا يستطيع الفقراء الوصول إليها، وعدم إحراز تقدم تكنولوجي كبير وعدم ملاءمة سياسات القطاع المالي الداعمة للفقراء.

٣- واعترف المشاركون في المناقشة بمعوقات الاقتصاد الكلي الرئيسية المؤثرة في نمو أفريقيا وتنميتها. وذكر أن أمانة الأونكتاد قد وجهت عدة مرات الانتباه إلى ارتفاع تكلفة التمويل، وبخاصة ارتفاع مستويات أسعار الفائدة، فيما يتعلق بالاستثمارات المنتجة التي تدعم عملية النمو في معظم البلدان الأفريقية. ولا تزال الفجوة بين معدل التضخم وسعر الفائدة واسعة، ما يجعل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة إلى حد يحول دون تحقيق المستثمرين أرباحاً مجزية من الاستثمار في بيئة معادية خلافاً لذلك. وقد أغفلت هذه القضية في برامج التكيف الهيكلي وغيرها من برامج الإصلاح. ولكي يكون النمو شاملاً ومستداماً، ينبغي أن يتمكن الناس من المشاركة في عائدات النمو عن طريق حدوث زيادة في الأجور الحقيقية على نحو يتفق مع زيادات الإنتاجية ويؤدي إلى ارتفاع دخول الأسر المعيشية.

٤- وحدد المحاورون والمشاركون في النقاش أوجه قصور هيكلية أخرى معوقة للنمو المولد لفرص العمل، ومن أمثلتها ما يلي:

(أ) نقص التحول الهيكلي والأنشطة الأعلى إنتاجية، مع زيادة الاعتماد على التجارة في السلع الأساسية؛

(ب) الشواغل المتعلقة بالإنتاج الغذائي والأمن الغذائي، وتفاقمها بسبب التحول المتعجل إلى النظم القائمة على الأسواق مع ضعف دور الدولة؛

(ج) انخفاض مستويات التجارة بين البلدان الأفريقية، على الرغم من الجهود المتعددة المبذولة لتحقيق التكامل بين البلدان على المستوى الإقليمي؛

(د) الأزمات العالمية المتعددة التي أدت إلى انكماش التجارة والتحويلات والمساعدات الرسمية والإئتمانية وتفاقم تقلبات أسعار السلع الأساسية.

٥- واتفق المتحاورون على أن باستطاعة أفريقيا التعلم من المناطق الأخرى، لكنهم اتفقوا أيضاً على أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة للجميع. وعلى الرغم من عدم تجانس السياسات والتحديات، فإن التنمية الأفريقية يمكن أن تستفيد من تجارب المناطق الأخرى، مثل سياساتها القطاعية المتعلقة بالتصنيع، والتنمية الزراعية والخدمات؛ وتحسين دعم الدولة للتنمية القطاعية؛ ودور الصناعات الاستخراجية في ضوء الاعتماد على الموارد الطبيعية والصناعات القائمة على الموارد. وهناك حاجة أيضاً إلى نماذج للإدارة السياساتية السليمة في مجال السلع الأساسية لخلق فرص العمل والحد من الفقر. وذكّر أن هناك عدة طرق لتحسين استخدام الربح، بما في ذلك تقاسم الأرباح، واستخدام زيادات الربح في الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية.

٦- ويحاول الأونكتاد تشجيع زيادة الاستثمار في تنمية القدرات الإنتاجية. ودعا المتحاورون إلى اتباع سياسات لجذب تدفقات أعلى وأفضل للاستثمار الأجنبي المباشر، ويشمل ذلك التغييرات المؤسسية اللازمة لضمان نظام مالي أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. وسلط عدة متكلمين الضوء على ضرورة توجيه مزيد من الاستثمارات نحو الزراعة، نظراً لأن من المفترض أن تغطي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فجوة التمويل لكنها نادراً ما تكفي لجعل اقتصاد من أقل الاقتصادات نمواً ينمو بصورة مستدامة. ولذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بديلاً للاستثمار المحلي الذي يتطلب بيئة مواتية. وستستمر الحاجة إلى المساعدة الإئتمانية الرسمية، إلى جانب المصادر المتكررة لتمويل التنمية.

٧- وتشارك أفريقيا في زيادة التعاون بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار، ما أتاح الاستثمار خارج الصناعات الاستخراجية. ووافق الاتحاد الأفريقي على برنامج لتعزيز التجارة بين بلدان المنطقة وزيادة الجاذبية الاستثمارية في المنطقة. غير أن خطة العمل تركز على الشواغل التقليدية للسياسة التجارية والوصول إلى الأسواق، دون التركيز على النحو المطلوب بشدة على أنواع المنتجات التي ينبغي إنتاجها وتصديرها.

٨- وظل الأونكتاد يدعو إلى النمو كعلاج للفقير المستمر. وعلى الرغم من حدوث قدر من النمو مؤخراً، لم يتحقق الكثير في مجال الحد من الفقر بسبب حدوث النمو في قطاعات لا يعمل فيها معظم الفقراء، مثل التعدين. ويكمن الحل في تحسين إنتاجية الزراعة، ما يسمح لأفريقيا بالتغلب على اعتمادها على الواردات الغذائية وعدم البقاء في دائرة المستورد الصافي للغذاء، والتمتع بالأمن الغذائي وإنفاق النقد الأجنبي النفيس على السلع الاستثمارية بدلاً من الغذاء.

٩- وتشمل الاستجابات السياساتية المتعددة الأخرى زيادة الاستثمار لمعالجة ضعف الإنتاجية الزراعية، ومواصلة الاستثمار في البنية التحتية، وإقامة تكتلات تجارية إقليمية وزيادة التجارة الأفريقية. كما أن ربط نموذج النمو بالحد من الفقر مسألة أساسية. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المشاركون على أهمية عملية النمو، مقارنة بمعدل النمو نفسه.

١٠- ورأى متكلمون أن زيادة التنوع في قطاع السلع الأساسية من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج المزيد من السلع النهائية وإلى تنوع هذه السلع. وسيتيح ذلك أيضاً زيادة التجارة في الأسواق الإقليمية، وهي التجارة التي يعوقها عدم التخصص وإنتاج سلع أولية متماثلة. وذكر أن الاستثمار في البنية التحتية وتنميتها ضروريان لكنهما غير كافيين لتعزيز التجارة الأفريقية وزيادة القيمة المضافة وتنويع التجارة. وينبغي أن يكون التعاون بين بلدان الجنوب والتجارة الإقليمية جزءاً من الحل. فالتجارة داخل المنطقة الواحدة في القارات الأخرى تنبض بالحياة إلى حد يسمح ليس فقط بتيسير النمو والحد من الفقر بل أيضاً بمساعدتها في مواجهة الأزمة الحالية.

١١- وأشار إلى أن دور الدولة الإنمائية في رعاية عملية النمو حاسم الأهمية في صياغة توجيه السياسات في أفريقيا. وينبغي أن تتدخل الحكومات للحد من فشّل الأسواق في القطاع المصرفي والقيام باستثمارات ضخمة في الزراعة والصناعة بغية خلق القدرات الإنتاجية وفرص العمل اللائق. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الحكومات بتعبئة المصادر المحلية للإيرادات الضريبية بغية تقليل الاعتماد المفرط على المساعدة الإنمائية الرسمية غير المضمونة. وثمة حاجة أيضاً لتحويل مؤسسات البنية التحتية والمؤسسات الأخرى بعيداً عن أهداف الماضي الاستعمارية وتوجيهها نحو آفاق إقليمية جديدة.